واحد في الدوائر الثالثة والخامسة والسابعة والعاشرة و2 في الرابعة

6 متقدمين في اليوم الثاني من فتح باب الترشح لانتخابات بلدي 2013

احمد بويابس

عادل اللميع

فيصل المسعود

يوسف الغريب

كتب فارس العبدان

تقدم ستة مواطنين باوراق ترشحهم الى الادارة العامة لشوون الانتخابات بوزارة الداخلية امس، للمشاركة في انتخابات المجلس البلدي الـ11 في ثاني يوم من فتح باب الترشح الى تلك الانتخابات المقررة في السادس من شهر يوليو المقبل.

وتوزع المرشحون على الدوائر الانتخابية العشر على النحو التالي..الدائرة الثالثة» فيصل عبدالله منصور عبدالعزيز المسعود» وفي الدائرة الرابعة «1 -أحمد محمد حمود صالح بويابس 2 - زكريا يحي السيد هاشم السيد ماجد احمد الشماع».

وتقدم في الدائرة الخامسة «يوسف فهد حمد مرزوق الغريب» وفي الدائرة السابعة «يحيى عوض منهل محمد العنزي» وتقدم في الدائرة العاشرة «عادل سالم فلاح علي حزام الميع».

ولم يتقدم أحد في كل من الدوائر الاولى والثانية والسادسة والثامنة والتاسعة ليكون بذلك المجموع الكلي للمرشحين منذ فتح باب الترشح أمس 30 مترشحا.

أكد مرشح الدائرة الخامسة يوسف العازمي أن في حال وفقنا الله ودخلنا إلى المجلس البلدي سوف اعمل على عدة محاور أساسية أهمها تعديل قانون 2005/5 الذي سلب الدور الرقابي من أعضاء المجلس البلدي.

العازمي: تعديل قانون 2005/5 وحل أزمة الإسكان على رأس أولوياتي

وقال ان حل أزمة الإسكان يتطلب تحرير الأراضي المملوكة من قبل الدولة وهو ما ساعمل عليه في حال وصولي إلى المجلس داعيا إلى ضرورة تطبيق اللوائح التي تنص على منع إقامة المدارس الخاصة داخل المناطق السكنية.

وأشار إلى أن الأغذية الفاسدة وانتشارها في المطاعم والمحلات التجارية أصبحت تشكل هاجسا لدى المواطنين والمقيمين مشيرا إلى أن التصدي لها يحتاج إلى سن تشريعات لمحاصرة كل من تسول له نفسه إدخالها إلى البلاد.

وحول الأزمة المرورية فقدشدد على ضرورة التنسيق والتعاون بين المجلس البلدي والجهات المختصة لعلاجها لافتا إلى أهمية تسهيل الإجراءات الخدمية في بلدية الكويت لإنجاز معاملات المواطنين دون متاعب.

بدوره، قال مرشح الدائرة الثالثة فيصل المسعود ان المجلس البلدي يعتبر احد أركان تحقيق السياسة العامة للدولة لما يتمتع به من دور واضح في رسم السياسات ووضع خطط وتقارير المشروعات في كل ما يتعلق بالنشاط العمراني والصحي والبيئي.

وأضاف انه نتيجة للتغيرات الجذرية للتركيبة السكانية يجب تفعيل وتحديث الدراسات المتخصصة في قطاع الإسكان وقطاع النقل وشبكات الطرق والخدمات العامة والمرافق.

وبين ان أهم النقاط التي سوف يتبناها إذا وفق ووصل إلى المجلس البلدي هي العمل على استغلال الأراضي المتوفرة والمتاحة للتطوير بالدولة لحل القضية الإسكانية وتحسين وتطوير وتوفير مرافق البنية التحتية والخدمات وتوجيه فرص التنمية العمرانية المستقبلية خارج المناطق الحضرية وإنشاء منظومة متكاملة من وسائل النقل الجماعي وتحسين شبكة الطرق وتقرير المشاريع الخاصة بتخطيط وتجميل الجزر.

من ناحيته، قال مرشح الدائرة العاشرة عادل اللميع أن المرحلة المقبلة تتطلب الكثير من العمل لتحقيق متطلبات الدولة وأهمها تطوير البنية التحتية وتطوير الخدمات بالإضافة إلى حل الأزمة الإسكانية والمرورية.

وطالب بنقل مضخة مياه منطقة المنقف لوجودها في المكان غير المناسب والمأهول بالسكان بالإضافة إلى إغلاق البقالات داخل المناطق السكنية والتي لا تعكس الوجه الحضاري للمناطق ولمخالفتها القانون.

من جانبه، قال مرشح الدائرة الرابعة أحمد بويابس أن بلدية الكويت تعاني من البيروقراطية في طريقة تعاملها، خاصة ما يتعلق بتوفير الأراضي السكنية، مطالبا بالإسراع في قضية مشاريع التنمية لما لها من أهمية في إنشاء البلد. و أضاف أن لجان المجلس البلدي تحتاج لانتفاضة كبرى، كما أنها بحاجة ماسة لمشاركة مؤسسات المجتمع المدني لها، ولا استثني إشراك الجهات المعنية بالمشاريع الوطنية، موضحا أن البلدية تعاني من مشكلة كبيرة وهي مشكلة الفساد. و أكد أن المشاريع متأخرة منذ عام 2009 والبعض منها مفقود في أروقة المجلس البلدي، لا غنى عن المشاكل البيئية والتلوث والدليل ما حصل في سكراب أمغرة ورحية وأم الهيمان، لافتا لوجود حلول كثيرة إلا أنها لا تفعل.

و بدوره أكد مرشح الدائرة الرابعة زكريا الشماع أن قانون b.o.t يحتاج إلى دراسة من جديد وعقد ورش عمل بهذا الجانب، مشددا على ضرورة تحقيق الرؤية السامية لسمو الأمير بجعل الكويت مركزاً مالياً وتجاريا.

و أضاف أن القانون المعمول به حالياً في البلدية أبطل صلاحيات المجلس البلدي، مشيراً لوجود جوانب سلبية في القانون لابد من إعادة تنقيحها.

وأضاف يحيى العنزي مرشح الدائرة السابعة أن من أهم القضايا التي لابد للمجلس القادم العمل على حلها أن تلازم البلدية المواطن بشكل يومي، إضافة لتعديل القانون الحالي المعمول به في البلدية، لافتا إلى ضرورة أن يكون التعديل متوافق بين الجهاز التنفيذي والبلدي كونهما مكملان لبعضهما البعض.

و شدد على ضرورة فك التشابك والتداخل بين وزارات ومؤسسات الدولة، مشيرا إلى وجود اتهام يؤكد أن المجلس البلدي والبلدية وراء الأزمة الإسكانية إلا أن الطلبات التي وفرها المجلس البلدي في دور الانعقاد العاشر شملت طلبات جميع طلبات الإسكان، إلا أن الحكومة عاجزة عن حل القضية الإسكانية، لا سيما مع وجود مشاكل أخرى كالمرور التي لابد من إنشاء هيئة النقل والمترو لحلها.

و فجر العنزي قضية أخرى أمام وسائل الإعلام تفيد بوجود اتهامات حول تفشي الفساد والرشاوي في بلدية الكويت وحل هذا الموضوع يكمن في تطبيق الأرشفة الالكترونية، مبينا أن منطقة جليب الشيوخ ساقطة أمنيا واجتماعيا وبيئيا، لذلك بات أمر تثمين المنطقة ضرورة ملحة.

الإدارة العامة لشؤون الانتخابات مستمرة في استقبال المرشحين

اللميع: المرحلة المقبلة تتطلب الكثير من العمل لتطوير البنية التحتية والخدمات

بويابس: لجان «البلدي» تحتاج إلى انتفاضة كبرى ومشاركة مع مؤسسات المجتمع المدني

المسعود: المجلس أحد أركان تحقيق السياسة العامة للدولة ودوره واضح في رسمها

أكد أن ظاهرة الأغذية الفاسدة جريمة كبرى في حق الكويت

أشكناني: تفعيل هيئة الغذاء على رأس أولوياتي

أكد مرشح الدائرة الرابعة المهندس علي غلوم محمد أشكناني أن من أوليات برنامجه الانتخابي هو كل ما يخص هيئة الغذاء والعمل على ضرورة تضافر الجهود للتاكد من اتمام عمل هذه الهيئة على أكمل وجه.

و أضاف المرشح أشكناني في تصريحه الصحافي، بانه قد اجمع مجلس الأمة في مداولته الثانية بتاريخ 2013/4/30 على مشروع قانون «الهيئة العامة للغذاء» وحاليا بانتظار رد الحكومة، مضيفا: يجب أن يقوم هذا القانون على تطبيق الحلول باقصى سرعة لما نواجهه من ظاهرة الأغذية المنتهية الصلاحية والفاسدة بالكويت.

وأوضح أشكناني أن هذه الظواهر جريمة كبرى لكل مواطن ومقيم في هذا البلد شملت أطنانا من اللحوم والدجاج والأسماك والأغذية غير الصالحة للاستهلاك الآدمي والأغذية المخالفة لمعايير الجودة، حيث نصت المادة الخامسة من قانون «الهيئة العامة للغذاء» باختصاصات مجلس الادارة في اصدار القرارات واللوائح المتعلقة بالشؤون الادارية والمالية للهيئة وكل ما يرتبط بذلك، والأهم في هذه المادة هو تقرير اللوائح الخاصة بتحقيق متطلبات سلامة الغذاء والتغذية وما يتعلق منها بصحة المجتمع وتطوير الأنظمة الرقابية والاشتراطات الخاصة باستيراد وانتاج وتداول ونقل وتوزيع وتخزين وبيع الغذاء ووضع توصيف وظيفي للتصنيف المهني لمزاولة مهنة الأغذية ومهنة التغذية للمؤسسات الحكومية والخاصة مثل مفتشي أغذية وأخصائي أغذية وأخصائي تغذية علاجية. وشدد أشكناني، أنه يجب توظيف جميع الكويتين وخصوصا من الشباب والشابات المتخصصين بالتغذية في الهيئة العامة للغذاء مع اعطائهم المميزات المالية التي تليق بمهنتهم المهمة والمؤثرة على تعزيز الصحة في المجتمع. وكذلك نصت المادة الخامسة من قانون «الهيئة العامة للغذاء» أن يقوم مجلس الادارة بتقرير البرامج الخاصة بمواصفات واجراءات وأساليب أخذ العينات من المنافذ الحدودية البرية والبحرية والجوية ومن المنشآت الغذائية المحلية. لذلك هنا يأتي دورنا في مجلس البلدي ان كتب لنا النجاح باذن الله بالحث على سياسة توظيف الشباب والشابات وتجديد الدماء واستثمار طاقتهم في نجاح مهام الهيئة حيث أن كل المهام الاساسية والدقيقة سوف تكون على عاتق الشباب الذين هم أساس العمل والعطاء.

و ختم أشكناني بانه يجب العمل على التنسيق والمتابعة بتضافر الجهود بين بلدية الكويت وهيئة الغذاء لتوفير الاراضي اللازمة للمخازن لتغطية النقص منها خصوصا مخازن التبريد والتي يمكن أن تسبب مآسي في مواسم الصيف والحرارة بالتأثير على نسبة البكتيريا والعفن في المواد الغذائية في حالة عدم التخزين في الدرجة المئوية المطلوبة للمحافظة على سلامة الأغذية المستوردة ومطابقتها للاشتراطات الطبية لتخزين الأغذية. الى متى يدفع المستهلك هذا الثمن من تقاعس وتراخي عن هذه المسؤولية لذلك هنا يكمن دورنا في تمثيل المواطن ومحاسبة كل من يتراخى أو يقصر في قضية الأغذية الفاسدة بالعمل باخلاص ومسؤولية بواقع ملموس للمواطن والمقيم على هذه الأرض الطيبة وطننا الغالي الكويت.

علي اشكناني

الشماع: لابد من العمل على تحقيق الرؤية السامية بجعل الكويت مركزاً مالياً عالمياً

زكريا الشماع

العنزي: جليب الشيوخ مترديةأمنياً واجتماعياً وبيئياً وتثمين المنطقة ضرورة ملحة

يحيى العنزي